Salma Abid Mnif
PROFESSEURE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR EN DROIT PRIVÉ

Salma Abid Mnif

سلمى عبيد المنيف

الأسس النظريّة

لماذا يحكم على شخص بتعويض الضّرر الذي يلحقه بغيره؟

I. النقاش التقليدي : الخطأ او التبعة

أ. نظرية الخطأ (بلانيول)

- الخطأ هو أساس كلّ أنواع المسؤوليّة.
- الخطأ الواجب الإثبات (الفصول 1382 و1383، والتي أصبحت 1240 و1241 من المجلة المدنية الفرنسية).
- المسؤولية عن فعل الغير والمسؤولية عن فعل الأشياء: خطأ مفترض (قرينة الخطأ)

مزايا نظرية الخطأ:

- المسؤولية عن فعل الغير والمسؤولية عن فعل
- تدفع المجتمع إلى الحيطة والحذر.
- تشجّع المبادرة الخاصة للأفراد، فكلّ شخص حرّ وعليه أن يتحمّل مسؤوليّة خطئه فقط.

نقائصها:

- إثقال كاهل المتضرّر بعبء الإثبات قد يعيقه عن الحصول على التّعويض ويؤدّي إلى فشل دعواه.

ب. نظريّة التبعة Saleilles, Josserand

- تعتبر هذه النظريّة أنّ من يتحمّل التبعة عند حصول الضرر هو محدثه، فهو الذي استفاد من نشاطه وعليه أن يتحمّل نتائجه.
- وقد ساعد تطوّر التأمين على نجاح هذه النظريّة على الصعيد العملي.

نقد

- إقصاء الخطأ من شأنه أن يؤدّي إهمال الحيطة والحذر
- كما يمكن أن يتسبب في تعويض باهض يكلّف المجموعة.

Salma Abid Mnif

II. النظريات الحديثة: محاولة تجديد أسس المسؤولية المدنية

أ. نظريّة الضّمان : Boris STARCK

- تقوم المسؤولية المدنيّة حسب بوريس ستارك على تضارب الحقّ في التكسّب والحقّ في السّلامة الجسديّة
- ففي حالة حصول اعتداء على السّلامة الجسديّة، فَإِنَّ أساس التّعويض يجب أن يكون موضوعيًا.
- أمّا إذا كان الضرر معنويًا أو اقتصاديًا، فعلى المتضرّر إثبات الخطأ.
- هذا التحليل يعدّ توفيقيًا بين نظريّة الخطأ ونظريّة التبعة، لكن ما يُعاب عليه هو عدم دقّته
- إذ لا يبيّن ستارك أي معيار يجعل بعض الأضرار تستحقّ التعويض بطريقة أفضل من غيرها.

ب. المسؤولية المدنية من زاوية الشخص المسؤول

- تعتبر هذه النظريّة، التي أصلت إليها الفقيهة البلجيكية سكامبس، أن كل من يمارس نشاطًا خطيراً مطالب بجبر الضرر الذي قد يسبّبه نشاطه، حتى لو كان هذا النشاط مرخّصًا به قانونًا.
- ويبدو للوهلة الأولى أن هذا الطرح متشابه مع نظرية التبعة، فالالتزام بجبر الضرر لا ينشأ عن الخطأ، بل ينشأ عن الخطر الناجم عن نشاط معيّن.
- لكن الفرق بين النظريتين واضح على مستويين على الأقل:
  - فمن جهة أولى، لا نجد فكرة المنفعة أو الغنم التي تنطلق منها نظرية التبعة؛ فتقوم هذه النظرية حتى لو لم يكن النشاط مربحًا.
  - - من جهة أخرى، ليس كل خطر يضر بالغير يخول طلب التعويض، إذ يجب أن يكون الخطر مميزًا.
- ما يعاب على هذه النظرية هو غياب معيار دقيق يفصل بين النشاط الخطير والنشاط الذي يكتسي خطورة خاصة.

Salma Abid Mnif